الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

بعنوان

تحليل أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكادمي في العلوم الإقتصادية

تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف

من إعداد الطالب

العبادي أبو القاسم

تحت إشراف الأستاذ

د.لشهب مسعود

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوغازي فريدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لشهب مسعود	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
لسبع مريم	أستاذ مساعد (ب)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

تحت عنوان:

تحليل أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكادمي في العلوم الإقتصادية

تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف

من إعداد الطالب:

العبادي أبو القاسم

تحت إشراف الأستاذ:

د. لشهب مسعود

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوغازي فريدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
لشهب مسعود	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
لسبع مريم	أستاذ مساعد (ب)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلـــــــوم التسيـــــــر

السنة الجامعية: 2023 / 2024

شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: شهيرة مسعود ؛ الرتبة العلمية: أستاذ محاضر (أ)

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: تحليل أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر للفترة (2000 - 2022)

من إنجاز الطالبين:

1) العبادي أبو القاسم

2)

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

تاريخ المناقشة: 30 / 6 / 2024

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في: 2024/7/04

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
قسم
العلوم الاقتصادية

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلـــــــوم التسييـــــــر
قســـم العلوم الاقتصاديـــــــة

السنة الجامعية: 2023 / 2024

استمارة إيداع مذكرة ماستر أكاديمي

أنا الممضي أسفله الأستاذ: لشهب مسعود ؛ الرتبة العلمية: أستاذ محاضر (أ)

المشرف على مذكرة ماستر أكاديمي والموسومة بـ:

" تحليل أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022) "

من إنجاز الطالب: العبادي أبو القاسم

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

أوافق على إيداع المذكرة لدى القسم وذلك لاستيفائها جميع الشروط العلمية والمنهجية التي تسمح بالمناقشة العلنية.

سكيكدة في: 19 06 2024

تأشيرة الأستاذ (ة) المشرف (ة)

لشهب مسعود

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

العبادي أبو القاسم

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): العبادي أبو القاسم ؛

تاريخ الميلاد: 02/04/1996 مكان الميلاد: أولاد عيسى

عنوان الإقامة: أولاد عيسى / دائرة سيدي / ولاية تيبيموف

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: قسم العلوم الاقتصادية؛ التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

" تحليل أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر للفترة (2022-2000) ."

والمودعة بعنوان السنة الجامعية: 2023 / 2024؛

تحت إشراف (ة) الأستاذ (ة): لشهب مسعود

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، ولم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنها خالية من كل أشكال السرقات العملية وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، كما أتعهد أنني التزمت في إنجازها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لكافة حقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حالة الإخلال بأي شرط من شروط هذا التعهد، ألتزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها إدارة الكلية بحقي.

سكيكدة في: 2024/06/19

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

العبادي أبو القاسم

المصادقة

رئيس المجلس الشعبي البلدي
يشهد ان التوقيع للسادة المذكورين أعلاه
التاريخ: 19 JUIN 2024

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

إهداء

الحمد لله الصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وكس[illegible]ها بعد...

أهدي عملي المتواضع هذا إلى: مهجة القلب ونور العين أمي الحبيبة إلى من رضاه غايتي وتشققت يداه في سبيل رعايتي أبي الغالي, إلى من عانق الثرى جسده الطاهر أخي "عبدالكريم" رحمه الله

إلى سندي في الحياة إخوتي الأعزاء كل بإسمه

إلى جميع أصدقائي ورفقاء دربي

إلى كافة زملاء الدراسة في جامعة سكيكدة وجامعة ورقلة دفعة "2024"

شكر وعرفان

الحمد الله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، فالحمد الله و الشكر على فضله و كرمه الذي أنعم علينا بإخراج هاذ العمل إلى النور و الصلاة و السلام على سيد المرسلين و إمام المتقين سيدنا محمد وعلى آله و أصحابه أجمعين.

أتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان مرشدي في هذا العمل الدكتور

"لشهب مسعود" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة على موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان للطاقم الإداري وكل أساتذته الكرام لقسم العلوم الاقتصادية بجامعة سكيكدة

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

ولو كانت بمساهمة صغيرة

ملخص:

إستهدفنا في بحثنا هذا دراسة لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022) ومن أجل ذلك عرفنا متغيرات الدراسة(التضخم والنفقات العامة) نظريا ثم تطرقنا لواقع النفقات العامة وتقسيماتها في التشريع الجزائري بالإضافة للتضخم أيضا ثم دراسة وصفية تحليلية لتطور قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة المذكورة سابقا , ومن أجل التأكد من نوع العلاقة ومدى تأثير النفقات العامة على التضخم قمنا بدراسة إرتباط عن طريق معالجة قيم الدراسة ببرنامج (SPSS25), خلصنا إلى أن هناك نوعين من النفقات العامة في التشريع الجزائري نفقات التجهيز ونفقات التسيير كما أن هناك علاقة إرتباطية بين النفقات العامة والتضخم كمان بينهما أثر ذو دلالة إحصائية.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة, معدل التضخم ,علاقة إرتباطية.

Summary :

In our research, we analysed the impact of public expenditures on inflation in Algeria for the period (2000-2022) For this purpose we knew the study variables (inflation and public expenditures) theoretically and then we addressed the realities and divisions of public expenditures in Algerian legislation as well as inflation and then analytical descriptive study of the evolution of the values of study variables during the period mentioned earlier, in order to ascertain the type of relationship and the impact of public expenditures on inflation. (SPSS25), we concluded that there are two types of public expenditures in Algerian legislation for processing and management expenditures and that there is a correlation between public expenditures and inflation as a violation of a statistically significant effect.

Keywords: Overhead, inflation rate, correlation.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء VI

شكر وعرفان VII

ملخص: VIII

فهرس المحتويات II

فهرس الأشكال: V

فهرس الجداول: VI

مقدمة عامة: ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية 1

تمهيد: 2

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة: 3

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وقواعدها 3

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنفقات العامة 3

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة 6

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم 8

المطلب الأول: مفهوم التضخم و أنواعه 8

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم 9

المطلب الثالث: علاقة النفقات العامة بالتضخم 10

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة 10

المطلب الأول: الدراسات المحلية والعربية 10

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 12

المطلب الثالث: القيمة المضافة 12

خلاصة الفصل الأول: 13

الفصل الثاني: 14

دراسة تحليلية لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر 14

للفترة (2000-2022) 14

تمهيد: 15

المبحث الأول: واقع النفقات العامة والتضخم في الجزائر 16

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري 16

المطلب الثاني: واقع التضخم وأسبابه في الجزائر 18

المبحث الثاني: قياس أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) 20

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022) 20

المطلب الثاني: عرض وتحليل متغيرات الدراسة ببرنامج (SPSS25) 29

خلاصة الفصل: 35

خاتمة عامة : 37

قائمة المراجع: 41

الملاحق 45

مخرجات (spss25) لتحليل نتائج الدراسة 45

فهرس الجداول، الأشكال

فهرس الأشكال:

الشكل	رقم الصفحة
الشكل (01): قانون فاقنر	4
الشكل (02): أثر الإزاحة عند Peacock and Wiseman وتطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة	6
الشكل رقم (3) : تطور نفقات التسيير للجزائر خلال السنوات (2000-2022)	21
الشكل رقم (4) : تطور نفقات التجهيز للجزائر خلال السنوات (2000-2022)	22
الشكل رقم (5) : تطور قيم النفقات العامة (التجهيز+التسيير) خلال الفترة (2000-2022)	23
الشكل رقم (6) : معدلات التضخم للجزائر خلال السنوات (2000-2022)	26

فهرس الجداول:

الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (1) يوضح تطور نفقات التسيير للجزائر خلال السنوات (2000-2022)	20
الجدول رقم (2) : تطور نفقات التجهيز للجزائر خلال السنوات (2000-2022)	21
الجدول رقم (3): معدل التضخم للجزائر خلال السنوات (2000-2022)	25
الجدول رقم (4): نتائج حساب معامل الارتباط لبيرسون بين النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022)	28
الجدول رقم (5) : نتائج الفرضية الثانية للدراسة فيما يتعلق بأثر نفقات التسيير على التضخم.	29
الجدول رقم (6): نتائج الفرضية الثانية للدراسة فيما يتعلق بأثر نفقات التجهيز على التضخم	30
الجدول رقم (7) : نتائج الفرضية الثالثة للدراسة	32

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يُعد موضوع أثر السياسة المالية وتحديداً النفقات العامة على معدلات التضخم من المواضيع ذات الأهمية القصوى بالنسبة للإقتصاديات النامية، وبخاصة تلك التي تفتقر إلى مؤسسات اقتصادية رشيدة وتتسم بهشاشة هيكلها الإنتاجي. وتندرج الجزائر ضمن هذه الفئة من البلدان التي عانت ومازالت تعاني من معدلات مرتفعة ومتقلبة من التضخم على مدار العقدين المنصرمين، مما انعكس سلباً على مؤشرات الرفاه الاجتماعي وثبات النشاط الاقتصادي بشكل عام, ويرجع السبب الجذري وراء هذه المشكلة التضخمية المزمنة في الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى إلى تبعيته المفرطة للإيرادات النفطية ، مما يجعل من الميزانية العامة للدولة ومن ثم الاقتصاد بأكمله رهينة لتقلبات الأسعار العالمية للبترول. هذا بالإضافة إلى هيمنة القطاع العام شبه المطلقة على النشاط الاقتصادي، إذ تسيطر المؤسسات والشركات العمومية على الجانب الأعم من الاستثمارات والصناعات الاستراتيجية.

كما أن الجزائر دولة نامية تحاول مواكبة التحضر في العالم, و أضطرت إلى إصلاح سياستها الاقتصادية، حيث دأبت الجزائر تقليديا على تطبيق سياسة توسعية مالية من أجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق معدل نمو كبير يسمح بالوصول إلى تنمية شاملة للبلد، إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق بسبب العقبات التي تعترض طريق الحكومة في التمويل وزيادة دخل الخزينة العامة، ومن هذه العقبات قلة مصادر التمويل وتعرض مالية البلاد لأزمات مختلفة مثل الهبوط في أسعار النفط في الأسواق العالمية. أو انخفاض قيمته، وقد أدى هذا التوسع الهائل في حجم النفقات العامة إلى خلق ضغوط تضخمية كبيرة عانى منها الاقتصاد الوطني، حيث ارتفع المستوى العام للأسعار خلال تلك الفترة, و عليه فالعلاقة الوطيدة وغير المتوازنة بين تطور كل من النفقات العامة ومعدلات التضخم تستدعي ضرورة إجراء مثل هذه الدراسة من أجل تشخيص الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة واقتراح الحلول والإجراءات المناسبة لمعالجتها بما يضمن استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة مسار التنمية في المدى المنظور.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية التوسعية وما رافقها من ارتفاع غير مسبوق في الإنفاق العام قد ساهمت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة, مدعومةً بارتفاع أسعار النفط وتدفق الإيرادات الضخمة للخزينة العامة, غير أن هذا النمو كان من نوع "النمو الريعي" غير المنتج والقابل للاستمرار.

إشكالية الدراسة:

تواجه الجزائر تحديات هامة في مجال التضخم، حيث شهد الاقتصاد ارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، وتبين أن النفقات العامة قد لعبت دوراً مهماً في هذا الارتفاع, من هذا المنطلق نطرح الإشكال التالي :كيف تؤثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-20022)؟.

الأسئلة الفرعية:

- *ما هي طبيعة العلاقة بين التضخم والنفقات العامة في الاقتصاد الجزائري؟*
- هل يمكن أن يكون هناك أثر لنفقات التجهيز على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)؟
- هل يمكن أن يكون هناك أثر لنفقات التسيير على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)؟

فرضيات الدراسة:

- 1-توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022).
- 2-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022).
- 3-كلما زادت النفقات العامة بوحدة واحدة إرتفع معدل التضخم بوحدة واحدة أيضا.

أهداف الدراسة:

- الإجابة عن الإشكالية وتقديم الحلول لها.
- عرض الإطار النظري للنفقات العامة وأيضا التضخم.
- إعطاء صورة واضحة عن واقع النفقات العامة والتضخم في الجزائر للفترة 2000-2022.

أهمية الدراسة:

- علاقة النفقات العامة والتضخم بالإقتصاد الوطني والتنمية.
- التضخم من مشكلات العصر الاقتصادية.
- أهمية السياسة المالية والنقدية في النهوض بالإقتصاد الجزائري.

دوافع ومبررات اختيار موضوع الدراسة:

- ✓ علاقة الموضوع بمجال التخصص والتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة.
- ✓ الحاجة إلى تقييم وتحليل الأثر الفعلي للنفقات العامة على المستوى العام لمعدلات التضخم.

حدود الدراسة:

- ✓ حدود زمانية: الفترة الزمانية (2000-2022).
- ✓ حدود مكانية: دولة الجزائر.

منهج وأدوات الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تطور قيم متغيرات الدارسة ومعرفة نوع العلاقة بين المتغيرات ومقدار تأثير النفقات العامة على التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022) ، بواسطة برنامج (SPSS25).

صعوبات البحث:

- ✓ صعوبة الحصول على قيم دقيقة لمتغيرات الدراسة
- ✓ ضبط حجم المذكرة بالنظر لتفرع تعاريف ومفاهيم الدراسة في ظل الإعتماد على منهجية imrad

هيكل البحث :

تم تقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول تم فيه التعريف بالنفقات العامة والتضخم بالإضافة للدراسات السابقة في الموضوع ،أما الفصل الثاني فقد تم فيه إبراز واقع النفقات العامة في التشريع الجزائري بالإضافة لتحليل وقياس تطور متغيرات الدراسة.

الفصل الأول:الأدبيات النظرية

تمهيد:

إن ظاهرة التضخم والتي غالبا ما يشار إليها على أنها الزيادة المستمر للمستوى العام للأسعار التي تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود، هذه الأخيرة التي تعتبر معيارا للقيمة قد تتفاوت من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في نفس البلد وهذا نتيجة للعوامل والسياسات الاقتصادية المنتهجة في هذا البلدان.

وباعتبار أن الدول تعتمد في تدخلها على أداة مهمة وهي النفقات العامة، فقد لاقت هذه الأخيرة دراسات وتحليلات عدة في إطار علم المالية العامة، حيث تباينت آراء واجتهادات علماء المالية العامة حول تقديم تعريف موحد للنفقات العامة، والغرض من الإنفاق العام وحجمه الأنسب، وصوره وتقسيماته وذلك للتعرف على الدور الذي ترغب الدولة القيام به لتحقيق أهدافها المنشودة.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة:

تعددت تعاريف النفقات العامة والنظريات المفسرة لها , وفي هذا المبحث سنتطرق لاهم المفاهيم المتعلقة بها وقواعدها بالإضافة للنظريات المفسرة لها

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وقواعدها

1- تعريف النفقات العامة

تتعدد تعريفات كتاب المالية العامة للنفقة العمومية، لكنها تصب جميعا في نفس المعنى، وفي هذا الإطار يعرف سوزي علي ناشد النفقة العمومية بأنها:" المبلغ النقدي الذي تستخدمه في الدولة أو إحدى الهيئات العامة، من أجل تحقيق نفع عام[1]"، في حين يعرفها حامد عبد المجيد دراز بكونها:" استعمال كم قابل للتقويم من النقود وأن يكون هذا الكم خارجا من الذمة المالية للدولة ويكون الغرض منها سد حاجة عامة[2]"، وأخيرا فإننا نفصل في تعريف الدكتور أحمد عبد السميع علام والذي يعرف النفقة العمومية بكونها:" مبلغ نقدي يتم رصده في الموازنة العامة، صادر عن هيئة عامة من أجل تحقيق الأهداف القصوى للمجتمع"[3].

2- قواعد النفقات العامة:

أ- قاعدة المنفعة:

تتعد حاجات المجتمع , ومن أجل إشباعها تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر منفعة

ب-قاعدة الاقتصاد:

وتعني حقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة

ت-قاعدة الترخيص:

لصرف أي مبلغ يجب موافقة الهيئة المختصة بالتشريع[4]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنفقات العامة

1- قانون فاجنر (1892) Loi de Adolphe Wagner

يعد الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر (Adolf wagner) أول من ربط بين النمو في الدخل القومي والنمو في النفقات العامة، إذ أكد في دراسة أجراها عام 1892م على العلاقة السببية بين الزيادة في الدخل القومي والزيادة في النفقات العامة وهو ما يسمى بقانون فاجنر.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص27.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الاقتصاد العام**، مؤسسة الشباب العربي، الإسكندرية، مصر، 1981م، ص290.

[3] أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، ط1، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2012م، ص42.

[4] محمد طاقة، هدى عزاروي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة لمنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2007 ، ص 34, 35

الشكل :01 قانون فاقنر

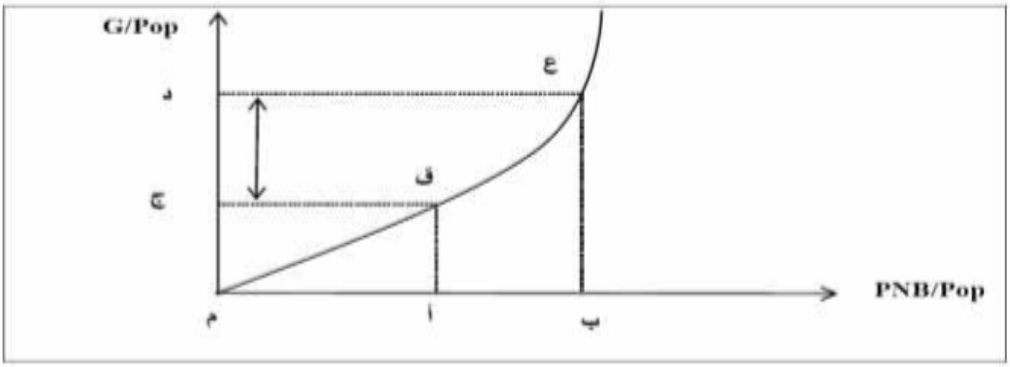

المصدر: محمد ساحل المالية العامة دار جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر 2017 ، ص: 35.

فإذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فان ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني .[1]

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون Wagner فتأخذ الشكل التالي :[2]

$$(G/Y) = f(Y/N)$$

حيث G: يمثل الإنفاق العام: يمثل الدخل القومي N: يمثل عدد السكان وأن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي أكبر من الواحد. ويتضح أن هناك علاقة طردية ثابتة بين نسبة الإنفاق إلى الدخل (GY)

وحصة الفرد من الدخل الوطني (Y/N) .

رغم التفسير الذي أعطاه قانون فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة، إلا أنه لم يسلم من بعض الانتقادات أهمها: [3]

- ✓ لقد ربط فاجنر ظاهرة تزايد النفقات العامة بزيادة معدل النمو الاقتصادي، في حين أهمل عدة جوانب أخرى منها الجانب السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي.

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان 2007، ص76.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص 16.

[3] ناجم وافي، عبد الجليل جلايلة، **ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، جامعة الجزائر، 2020م، ص 115.

- ✓ اهتم بالعوامل طويلة الأجل أكثر من العوامل التي تؤثر على المتغيرات قصيرة الأجل لنمو النفقات العمومية.
- ✓ لم يهتم ببيان آلية وكيفية التغير في النفقات العامة.
- ✓ هناك ناك جزء مهم من النفقات العامة يفسر بعدم كفاءة النفقات العامة وعدم تحقيقها لأهدافها نتيجة للتبذير وهدر الموارد الاقتصادية.

2-نموذج التنمية وتزايد الانفاق الحكومي لـ (Musgrave) من خلال دراسة (Musgrave) لمؤشر المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها بالنسبة إلى الناتج الوطني الإجمالي.

وقد أجريت الدراسة قياسا كميل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية من خلال تطبيق مؤشري المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها بالنسبة إلى الناتج الوطني الإجمالي في مجموعة من الدول على أساس مدى توفر البيانات بصورة كافية عنها، وهذان المؤشران استخدمهما (Musgrave) في تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة.

ويفسر مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج الوطني الإجمالي،.

حيث تعرف درجة المرونة بصفة عامة على أنها مقياس لدرجة استجابة متغير ما للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر، أما مرونة النفقات العامة فهي تعبر عن نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي.

ورياضيا يمكن التعبير عن مرونة النفقات العامة كما يلي:[1]

Et Et−1/Et−1

GNPt GNPt−1/GNPt−1

حيث أن: E تمثل النفقات العامة، GNP تمثل الناتج الوطني الإجمالي، t تمثل الوحدة الزمنية.

ويعرف الميل الحدي للإنفاق العام على أنه ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة ، أي الميل الحدي يعبر عن التغير في النفقات العامة إلى التغير في الناتج الوطني الإجمالي.

3-أطروحة Peacock & Wiseman تمحورت هذه الدراسة حول تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة خلال الفترة (1955-1980)، وتوصلت إلى أن زيادة الإنفاق العام لا يتوقف على زيادة النمو الاقتصادي فقط وإنما هناك عوامل أخرى تتسبب في ذلك كالحروب والأزمات مثلا.

[1] نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، ط1، دار المناهج، عمان، 2005، ص 72.

توصلا Peacock & Wiseman إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات بسبب ثلاثة مؤثرات كما يلي :[1]

- **أثر التركيز (Concentration effect)** ويتولد من رغبة السلطات العمومية من التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

- **أثر الإزاحة (Displacement effect):** ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة، وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية،

- **أثر التفتيش (Inspection effect)** وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت، وينتج كذلك عن تطور دور الدولة وتدخلها في مختلف المجالات.

الشكل 02: أثر الإزاحة عند Peacock and Wiseman

وتطور النفقات العامة خلال الفترة الطويلة

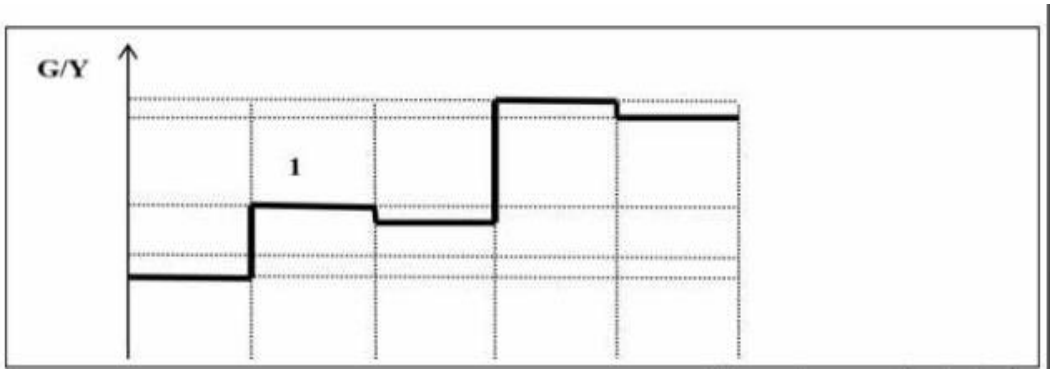

المصدر: نسرين كزيز، مرجع سابق، ص: 111

- T: تمثل الزمن.
- (GY): حصة النفقات العامة (G) من الدخل الوطني (Y).
- (T-0): فترة عدم حدوث الأزمة. (To) هي بداية الأزمة بارتفاع (GY).
- (T1-To) استقرار قيمة (GY) مع انخفاض طفيف عند (T1).
- (12-1) أزمة جديدة عند (2). وارتفاع آخر لقيمة (GY).
- (3-2) فترة استقرار وثبات القيمة (GY).

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

1- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

[1] سلمان على خليل، أحمد اللوز، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 124.

يقصد بالأسباب الحقيقية تلك الاسباب التي تؤدي إلى زيادة فاعلية في النفقات العامة تقابلها زيادة في السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، تلبية لرغباتهم وسداد لحاجاتهم.

الأسباب الاجتماعية: مع تحول دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة، أصبح هدفها لا ينصب فقط على رفع مستوى دخل الفرد، بل بإعادة توزيعه لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الصحية، والتعليمية... وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية زيادة حجم النفقات العامة بشكل عام والنفقات التحويلية بصفة خاصة.

الأسباب الاقتصادية: إن زيادة درجة تدخل الدولة في نشاطات المجتمع عموما، وفي النشاطات الاقتصادية بالخصوص، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، وهذا إما باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية، أو من خلال إنشاء مشاريع استثمارية، أو المساهمة في مشاريع قائمة، كل ذلك يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة حجم النفقات العامة[1].

الأسباب السياسية: أدى انتشار مبادئ الديمقراطية إلى اهتمام الدولة بأحوال الطبقات محدودة الدخل، والقيام بالكثير من الناخبين وينجكم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.

الأسباب العسكرية: تعتبر زيادة النفقات العسكرية من أهم الاسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة، حيث أصبحت ميزانية الدفاع تخثث لها نسب عالية من النفقات العامة، في أوقات السلم، أما في أوقات الحرب فتزداد النفقات العامة بشكل مضطرد.

الأسباب الإدارية: إن كثرة الوظائف التي تمارسها الدولة، وتطورها المستمر يتطلب وجود عدد أكبر من موظفي الدولة تعمل في الجهاز الإداري، كما يتطلب توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من لوازم، وأثاث ومكاتب وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

2- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

إن المقصود بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي الزيادة المطلقة فقط في أرقام الإنفاق العام دون أن يرافقها زيادة في حجم السلع أو الخدمات المقدمة للأفراد، فهي زيادة رقمية لا تعكس زيادة في نصيب الفرد من الخدمات المقدمة من طرف الدولة، ولا تؤدي إلى زيادة كمية ونوعية في مقدار الاتساع من الحاجات العامة[2].

ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

انخفاض قيمة النقود: إن تدهور قيمة النقود يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ذلك أن الدولة تضخ حجم وحدات نقدية أكبر مما كانت تدفعه في السابق من أجل الحصول على نفس المقدار من

---

[1] عادل أحمد حشيش، **اقتصاديات المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1988م، ص214.

[2] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م، ص58.

السلع والخدمات، وبالتلي فزيادة حجم النفقات العامة الاسمية لا يقابله زيادة فعلية في الخدمات والسلع المقدمة للأفراد[1].

زيادة عدد السكان: إن زيادة حجم السكان يؤدي إلى ارتفاع ظاهري في النفقات العامة إذا كانت الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان الجدد[2]،

زيادة مساحة الدولة: يؤدي اتساع النطاق الإقليمي في صورة الاتحاد إلى تزايد في النفقات العامة، وذلك عندما نقارن أرقام النفقات العامة بين فترة أولى لدولتين وفترة ثانية لاتحاد دولتين، غير أن اتساع النطاق الإقليمي في صورة استرجاع إقليم أو احتلال تؤدي إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة.

اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة (الفن المالي): عندما كان يعتمد على طريقة الميزانية الصافية لم تكن ظاهرة بعض النفقات العامة المخصصة لتغطية إيرادات معينة، أما حاليا وبناء على مبدأ الشمولية ووحدة الميزانية فيما يسمى بالميزانية الإجمالية، فتظهر نفقات الدولة وإيراداتها بشكل إجمالي وظهور هذه النفقات يعتبر بمثابة زيادة ظاهرية في النفقات العامة، اقتضتها مبادئ الشفافية في النظم المحاسبية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

لطالما كان التضخم مشكلة إقتصادية واجهت عدة دولت وحالت دون سيرها في طريق التنمية وفي هذا المبحث قمنا بتعريف التضخم والـإشارة لأنواعه ثم النظريات المتعلقة به

المطلب الأول: مفهوم التضخم و أنواعه

التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن مقدرة العرض[3].

أما بالنسبة لأنواع التضخم فيمكن طرحها فيما يلي:

تضخم ظاهر (مفتوح): يتسم بارتفاع الأسعار دون أي تدخل من الدولة، وتضخم مكبوت يتجلى في تدخل الدولة لضبط حركات الاسعار وتحديدها[4]،

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الفتح للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م، ص65.

[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، مرجع سابق، ص62.

[3] محمد صافة، عابد شريط، **قياس أثر التضخم على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1980-2012**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد18، 2018م، ص175.

[4] عناية غازي حسين، **التضخم المالي**، مؤسسة الشباب، الجامعة الإسكندرية، مصر، د ت ن، ص56، 58.

التضخم الصريح: كما سماه اللورد كينز وهو التضخم الذي يتحقق حيث لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة معادلة في الانتاج ولذلك فان أثر ذلك ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار على أن ذلك لا يمنع ارتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى حالة الاستخدام الشامل. [1]

وتضخم جامح: أخطر أنواع التضخم يتراوح معدله بين 50%و60% ، والتضخم الزاحف في حدود2،[2] وتضخم بالطلب ينشأ بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج، وحسب تغيرات العلاقات الاقتصادية هناك تضخم مستورد وتضخم مصدر، ومن معيار الظواهر الجغرافية والطبيعية يوجد تضخم طبيعي وتضخم استثنائي.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

1-النظرية الكمية للنقود: يعتقد أنصارها أن كل زيادة في كمية النقود تترجم إلى زيادة المستوى العام للأسعار مع ثبات العوامل الأخرى وهي مبنية على الفرضيات التالية: ثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود وحيادتها، والعلاقة الكاملة والموجبة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، ومن اهم روادها فيشر ومعادلته التبادل والفريد مارشال ومعادلته للأرصدة النقدية الحاضرة[3].

2- النظرية الكينزية: يتزعمها الاقتصادي جون مينارد كينز ويفسر التضخم في مرحلتين:

أ- مرحلة تحقيق التشغيل الجزئي: أين يعاني الاقتصاد فيها من تعطيل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة لتشغيل، فكل زيادة في الطلب الكلي تقابلها زيادة في العرض الكلي، إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فلا يستطيع فائض الطلب التعبير عن نفسه بزيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور ويطلق عليه بالتضخم الجزئي[4].

ب- مرحلة التوظيف الكامل: فكل زيادة في الطلب تترجم إلى زيادة الاسعار ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم البحت أو بجذب الطلب وفي هذه المرحلة يتوافق كينز مع فيشر في تفسير التضخم[5].

---

[1] اسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 170.

[2] نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، ط2، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية، 1977م، ص30.

[3] المرجع نفسه، ص50.

[4] زكي رمزي، **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمحاربة الغلاء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980م، ص57.

[5] نبيل الروبي، مرجع سابق، ص62.

3- النظرية المعاصرة: وتتمثل في النظرية الكمية للنقود الجديدة التي طورها فريدمان في سنة1956، واعتبر أن الطلب يتوقف على محدداته حيث يفسر التضخم بأنه كل الأحوال ظاهرة نقدية، مستدلا على ذلك بأن كل بلد مر بالتضخم مرتفع أيضا بمعدل مرتفع في العرض النقدي، هكذا فالتضخم عند غريدمان يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق استقرار في المستوى العام للأسعار[1].

المطلب الثالث: علاقة النفقات العامة بالتضخم

ترشيد النفقات العامة: تلجأ الدولة في حالة معدلات التضخم إلى تقليص النفقات العامة بخاصة الاستهلاكية منها وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستهلاك، أي انخفاض الطلب الكلي ما يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الانخفاض[2].

الزيادة في حجم الضرائب: تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، إضافة إلى أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة بالرفع من نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما يعني انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.

سياسة الدين العام: يعد أيضا من أهم الإيرادات العامة حيث يتم اللجوء إليه في حالة عجز الضرائب على تغطية النفقات العامة، وفي حالة اعتماده فإنه يهدف أيضا إلى سحب فائض السيولة في السوق، ما يعني انخفاض الطلب وعلاج الزيادة في المستوى العام للأسعار.

الإعانات والتحويلات: تعد الإعانات والتحويلات من أهم مصادر تدعيم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة، ويؤدي خفض مستوى الإعامات والتحويلات في أوقات التضخم إلى الحد من القدرة الشرائية وبالتالي إلى المساهمة في كبح التضخم[3].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

لقد عالج الكثير من الباحثين مفهومي التضخم والنفقات العامة في دراستهم وفيما يلي بعض من هذه الدراسات :

المطلب الأول: الدراسات المحلية والعربية

أولا: الدراسات العربية

1- دراسة عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010م، حيث قام فيها الباحث بتوضيح دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة والمتمثلة في معدل التضخم، معدل

---

[1] محمد صافة، عابد شريط، مرجع سابق، ص177.

[2] علي مكيد، علاء عشيط، **أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم، حالة الاقتصاد الجزائري1990-2015م**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد78، 79، ربيع، صيف2017م، ص 77.

[3] علي مكيد، علاء عشيط، مرجع سابق، ص78.

النمو الاقتصادي، معدل البطالة والتوازن الخارجي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام يساهم في إحداث فائض الطلب المحلي بنسبة وسطية قدرها35%، ومن ثم فهو يساهم في رفع معدلات التضخم في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق الحكومي لها أثر محدود على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.

2- دراسة أنس قريب أحمد إبراهيم وزينب بشير علي عبد تحت عنوان:" نموذج قياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في السودان، استخدام السببية خلال الفترة1990-2015، قام هذا الباحث بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين التضخم وكل من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة وسعر الصرف، أظهرت النتائج اختبار السببية لغرانجر وجود علاقتين سببيتين ذات اتجاه واحد، الأولى من الناتج المحلي الإجمالي إلى التضخم والثانية من سعر الصرف إلى التضخم، وعند تقدير النموذج عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بينت النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة المستعملة في الدراسة لها تأثير على التضخم كما أن هذا الأخير يصحح من اختلال قيمته التوازنية من كل فترة ماضية0.080.

ثانيا: الدراسات المحلية

1- دراسة ناويس أسماء، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ماجيستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، 2014م، حيث قامت الباحثة بدراسة أثر النفقات العامة على معدلات التضخم في الجزائر من خلال إبراز دورها في إحداث فائض الطلب المحلي والفجوة التضخمية النقدية، وتوصلت الباحثة إلى أن هناك علاقة وحيدة الاتجاه من النفقات العامة إلى التضخم، كما توصلت إلى أن النوع الأكثر تأثيرا في التضخم هو الإنفاق العام الاستثماري.

2- دراسة بوتيارة عنتر، بلعباس رابح، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك2016، هدفت هذه الدراسة على بناء نموذج قياسي يفسر سلوك ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012 لاعتماد على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ(VECM)، وخلصت الدراسة إلى أن الناتج الداخلي الخام، الواردات الكلية، سعر الصرف وعدد السكان هي المحددات الرئيسية للتضخم في الأجل الطويل، حيث يتأثر التضخم عكسيا للناتج الداخلي الخام وطرد معرفي المتغيرات، أما بالنسبة للأجل القصير فهناك أثر للناتج الداخلي الخام والواردات الكلية على التضخم لكن لا يتأثر هذا الأخير بكل من أسعار الصرف وعدد السكان.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- دراسة Martin Ruzima and P, Veerachmy بعنوان A study on determinants of inflation in Rwanda from 1970-2012 2015، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من الإنفاق الحكومي على واردات السلع والخدمات، النمو السكاني، الإنتاج الزراعي والاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم، فتم استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) لتقدير النموذج ودلت النتائج أن الإنتاج الزراعي وواردات السلع والخدمات يعتبران أهم محددات معدل التضخم في رواندا وتؤثران عليه إيجابيا، ويربط معدل التضخم والنمو السكاني علاقة عكسية، أما بالنسبة إلى كل من الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر فدلت الدراسة أنهما لا يؤثران في معدل التضخم.

2-دراسة Attiya Y Javed & muhammad Arfan Javid Attari تحت عنوان Inflation, Economic Grouth and Government Expenditure of Pakistan :1980-2010، مجلة Procedia Economics and Finance العدد5، 2013، حاول فيها الباحثان دراسة العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في حالة باكستان، حيث تم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى نفقات التسيير ونفقات التنمية، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة طويلة المدى بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وفي المدى القصير فإن معدل التضخم لا يؤثر على النمو الاقتصادي ولكن النفقات الحكومية تفعل ذلك.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

إن الملاحظ على جل الدراسات السابقة التي تم توظيفها قد هدفت إلى إبراز العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم، في حين أن الدراسة الحالية هدفت إلى تحليل الإثر والعلاقة التي تربط النفقات العامة ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022م، حيث تميزت دراستنا هذه في كونها دراسة تحليلية، في حين أن الدراسات السابقة المعتمدة كلها ذات طبيعة تحليلية وأخرى قياسية، كما أنها اختلفت في الحدود الزمانية والحدود المكانية منها ما هو محلي ومنها ما هو عربي، ومنها ما هو أجنبي.

خلاصة الفصل الأول:

يعود التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، وبعبارة أخرى وأدق ينشأ التضخم نتيجة الإفراط في الطلب على السلع والخدمات هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث حالة عجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة ضعف الإيرادات مقارنة بالأنفاق الحكومي، هذا ما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية بدون زيادة في الإنتاج وهو ما يؤدي إلى التضخم.

كما يمكن أن يحدث التضخم نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج (الأجور، المواد الأولية... غلأخ)، أو نتيجة استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار مرتفعة، حيث أنه يتمثل أهم علاج لمشكلة التضخم في اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية التقشفية، والتي تهدف في مجموعها إلى خفض حجم السيولة في النشاط الاقتصادي والتأثير في حجم الطلب الكلي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر

للفترة (2000-2022)

تمهيد:

يمثل هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع حيث سيتم التطرق إلى تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري بالإضافة لواقع التضخم وأسبابه في الجزائر في المبحث الأول ,بغية الإحاطة بكافة المفاهيم والأدبيات التطبيقية الخاصة بمتغيرات الدراسة، ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي وبعض التساؤلات الفرعية، سنقوم بتحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 ، بالإضافة لعرض وتحليل فرضيات الدراسة بواسطة معالجة قيم المتغيرات ببرنامج SPSS25

المبحث الأول: واقع النفقات العامة والتضخم في الجزائر

بعد أن تعرفنا على كل من مفهوم التضخم والنفقات العامة سنحاول الان ابراز تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري بالإضافة لواقع التضخم في الجزائر

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل و المتمم إلى : نفقات التسيير و نفقات الاستثمار ،و أخيرا القروض و التسبيقات التي تمنحها الدولة للغير (المواد من 24 إلى 42).

أولا: نفقات التسيير:

تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية [1] ، و تمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية ، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية [2] و المتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و تشمل رواتب و أجور الموظفين و نفقات صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ...و التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، و إنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة و الإدارات العمومية و هذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كل ما ينتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية [3].

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي :

1-أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:

يتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة).
- الدين الداخلي –ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي. "

[1] المادة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[2] أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة ، دار هومه للنشر، بوزريعة الجزائر ، 2005، ص 46.

[3] محرزي محمد عباس،, إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2008 ، ص 66.

- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة)

2- تخصيصات السلطات العمومية :

تمثل تخصيصات السلطات العمومية نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ ،وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح :

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات

ثانيا: نفقات التجهيز

تمثل نفقات التجهيزات العمومية و نفقات الاستثمار و النفقات برأسمال البند الثاني من النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة و تكون على شكل رخص برامج و تنفذ بإعتمادات الدفع ، و تمثل إعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة [1] ،

حيث تقسم هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة و تظهر في الجدول الملحق لقانون المالية السنوي حسب القطاعات و تتفرع إلى ثلاثة أبواب :

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال

على عكس نفقات التسيير فهذا هذا النوع من الإنفاق يتمتع بإنتاجية كبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة ، و هذا ما أكده الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي برهن أنه في فترة الركود الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال نفقات الاستثمار التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال أثر مضاعف الاستثمار .

[1] المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية

فعند تبني الدولة استثمار ما (بناء طريق سريع مثلا) خلال فترة ركود اقتصادي فإن هذا الإنفاق الاستثماري سيساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال و القيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، بالتالي يزداد النشاط الاقتصادي.

لكن ترتبط فعالية عمل المضاعف بميل الاستهلاك بالنسبة للمستفيدين من مداخيل المنشأة فإذا رجح هؤلاء الأفراد جانب الادخار لديهم عوض الاستهلاك فإنهم بذلك يؤخرون الدفع الاقتصادي المتولد عن الاستثمار لفترة غير معروفة الأمر الذي شرع ظهور انتقادات وجهت إلى نفقات الاستثمار ، و أدى إلى بروز فكرة أن عملية التجهيز و الاستثمار لا تقدم نفس النتائج ، و هذا ما تطلب قيام الدولة بالتمييز اتجاه العمليات الاستثمارية التي تقوم بها حتى تحافظ على نفس المنفعة .

و قد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي في حالة التضخم لذلك ينبغي تقييدها و مراقبتها باستمرار و بشكل مباشر من طرف الحكومة ، حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة و العمليات برأس المال و ذلك بالاستناد على التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار الذي يظهر نشاط الدولة الاستثماري من خلال الاستثمار في القطاعات التالية : المحروقات ، الصناعات المصنعة ، المناجم ، الطاقة ، الفلاحة، الري، الخدمات المنتجة، المنشات الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين ، المنشات الاجتماعية و الثقافية ، السكن و المخططات البلدية للتنمية.

المطلب الثاني: واقع التضخم وأسبابه في الجزائر

عرفت الجزائر موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، فقد تعرض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينيات معدلات تضخم جد مرتفعة ، وبتطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفضت تدريجيا إلى معدلات مقبولة ، وكان لهذا الارتفاع آثار على مختلف الأصعدة.

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين ، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليان وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للإقتصاد الجزائري، مما تولد عليه ضغوطا تضخمية.[1] أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

ومن أهم الأسباب المؤدية الى حدوث الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي:[2]

1 - وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،2010،ص242.

2 - *Mourad benachnhou,inflation ,dévaluation,marginalisation,dar elcharifa,alger,1993 ,p5.*

- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام.
- الزيادة في تكاليف الإنتاج .
- زيادة الكتلة النقدية .
- زيادة كتلة الرواتب والأجور : حيث عرفت كتلة الأجور والرواتب وكذا المنتح والتعويضات إرتفاعا من سنة لأخرى ، مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود ، كما أن ارتفاع الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار المنتجات ، كل هذه السباب كانت دافعا وراء زيادة معدلات التضخم.
- زيادة الواردات.(تضخم مستورد).

كما هو معروف فإن الجزائر تخصص ميزانية ضخمة للواردات والتي يتنوع هيكلها، وخاصة السلع الغذائية ، ومرده حسب العديد من الاقتصاديين إلى ضعف القطاع الانتاجي كقطاع الصناعة ، بالإضافة إلى القطاع الفلاحي الذي يعرف هو الآخر ضعف في الإنتاجية . مما استلزم اللجوء إلى الاستيراد. لكن الأمر ضاعف من الآثار السلبية من خلال ارتفاع معدلات التضخم التي تساهم فيها الواردات بقسم معين، وهو ما يسمى بالتضخم المستورد.

المبحث الثاني: قياس أثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

من أجل فهم العلاقة ومدى تاثير النفقات العامة على التضخم قمنا بتحليل إرتباط عبر معالجة متغيرات الدراسة بواسطة برنامج **spss25**

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)

1-تطور الإنفاق العام للجزائر خلال السنوات (2000-2022) :

الجدول رقم (1) يوضح تطور نفقات التسيير للجزائر خلال السنوات (2000-2022)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
1437870	1245123	1251055	1122761	1097716	963633	856193
2013	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**
4131536	4782634	3879206	2659078	2300023	2217775	1673931
2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**
5009346	4895236	4813683	4671182	4585564	4617009	4494327
الوحدة: مليون دينار		**الانحراف المعياري**		**المتوسط الحسابي**	**2022**	**2021**
		1937002.828		**3312065.130**	7986908	5479700

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1)أن نفقات التسيير للجزائر في تزايد مستمر خلال السنوات (2000-2022)، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3) يوضح تطور نفقات التسيير للجزائر خلال السنوات (2000-2022)

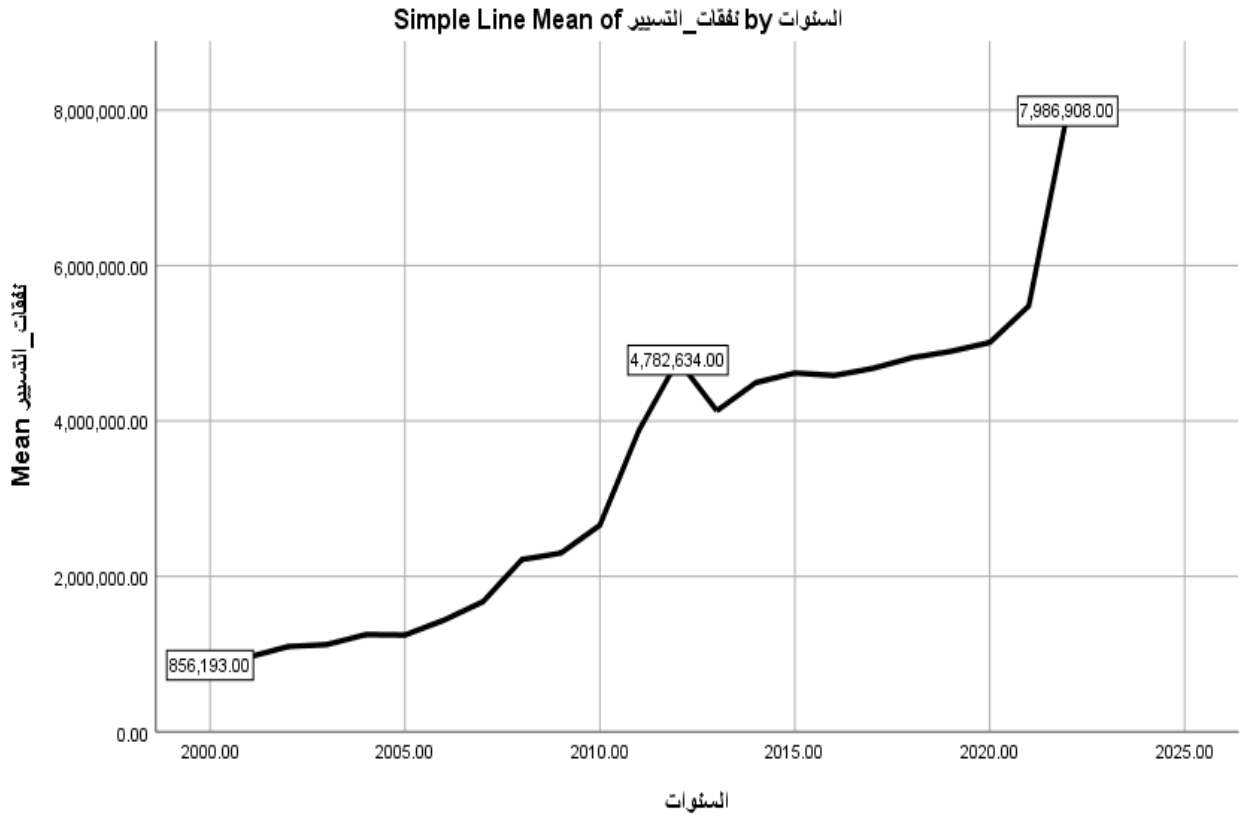

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS25)

الجدول رقم (2) يوضح تطور نفقات التجهيز للجزائر خلال السنوات (2000-2022)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
1015144	806905	640714	567414	452930	357395	321929
2013	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**
1892595	2275539	1974363	1807862	1946311	1973276	1434638
2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**

1893541	2846109	2918387	2605448	2711930	3039322	2501442
الوحدة: مليون دينار		**الانحراف المعياري**		**المتوسط الحسابي**	**2022**	**2021**
		874002.2346		**1734274.913**	1948745	1956384

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2)أن نفقات التجهيز مثلها مثل قرينتها السابقة (نفقات التسيير) للجزائر في تزايد مستمر مع سنوات انخفاض دال خلال السنوات (2000-2022)، والشكل الموالي يوضح هذه النتائج:

الشكل رقم (4) يوضح نفقات التجهيز للجزائر خلال السنوات (2000-2022)

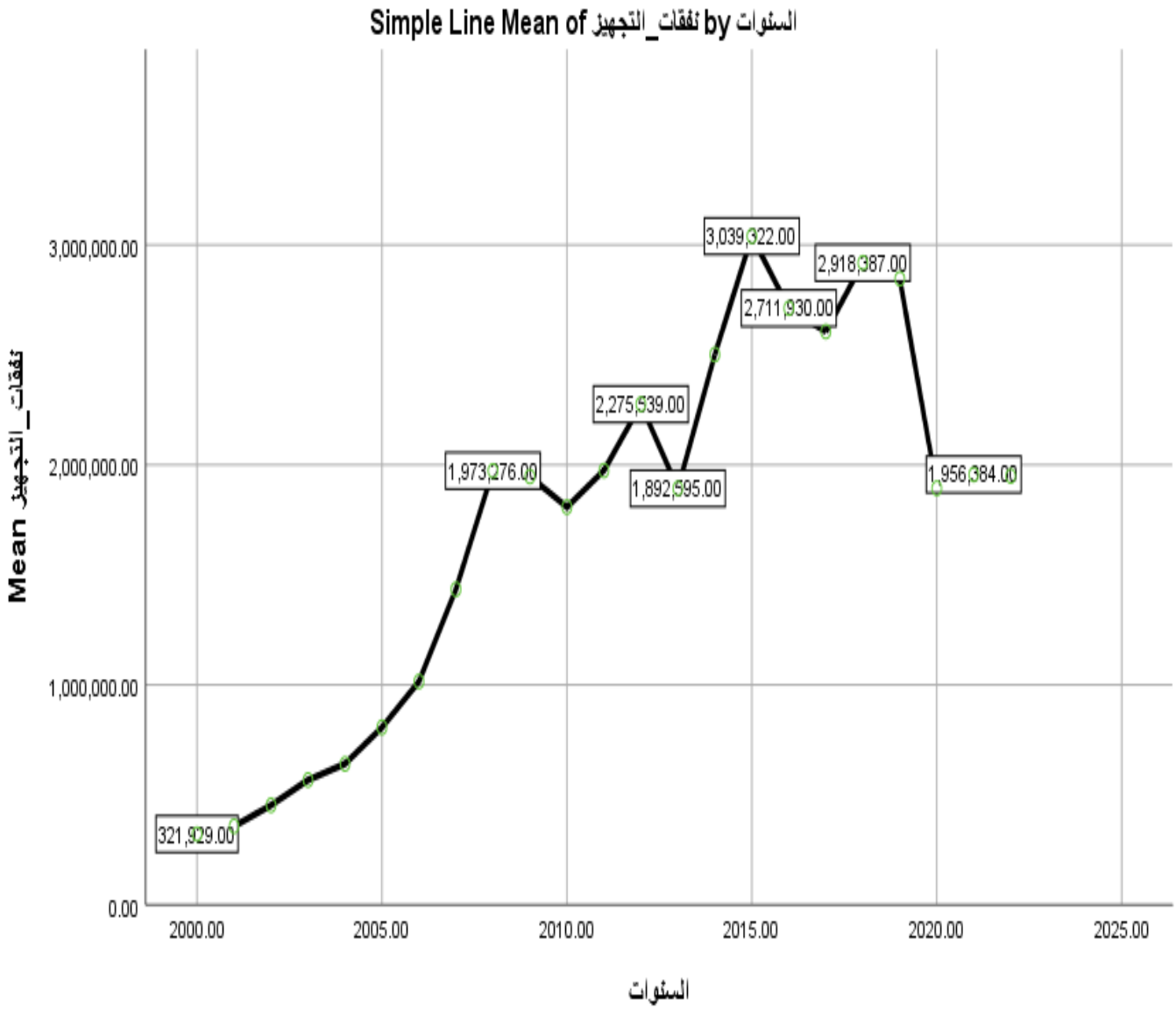

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS25)

الشكل رقم (5) يمثل تطور قيم النفقات العامة (التجهيز+التسيير) خلال الفترة (2000-2022)

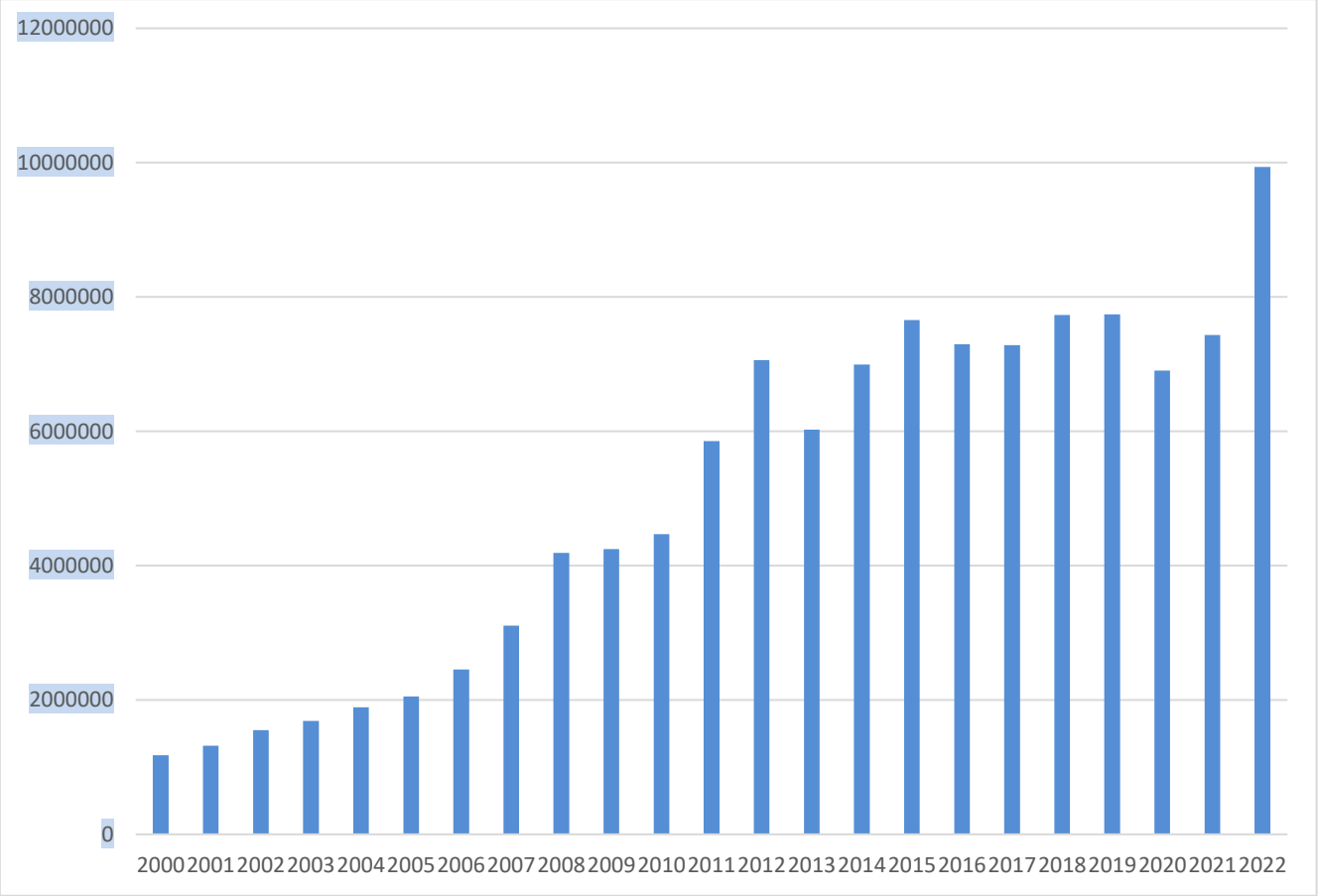

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة برنامج Exel إعتمادا على المعطيات السابقة

كانت النفقات العامة سنة 2000 1178 مليار دينار ارتفعت بنسب ضئيلة لتصل حوالي 4246 مليار دينار سنة 2009, لتقفز الى 4466 مليار دينار في سنة 2009, خلال هذه المرحلة عرف الإنفاق العام تطورا كبيرا، مقارنة بالمرحلة السابقة فقد عرف معدل نمو الإنفاق العام قفزة كبيرة 7656 مليار دينار عام 2015 ، وقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات بتحويل السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام للخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد ، ومن اجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم البرنامج الخماسي الثاني باسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وأخيرا البرنامج الخماسي الثالث برنامج تعزيز النمو الاقتصادي حيث سطرت أهداف معينة لكل برنامج من البرامج الثلاثة[1].

[1] بوالكور نور الدين، مقال بعنوان تحليل وقياس العلاقة بين الإتفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، جامعة سكيكدة، أفريل 2017، ص 208

زيادة طفيفة في النفقات العامة للفترة (2010-2017)، أما من سنة 2012 إلى2014 انخفضت النفقات العامة، لترجع وتتحسن سنة 2015 لتصل إلى حوالي 73893 مليار دينار سنة2017 لترتفع سنتي 2018 و 2019 بمعدل 8592,5 وقد سجل انخفاض سنة 2020 حيث وصل إجمالي النفقات العامة إلى 78231 مليار دينار ثم بلغ ذروته سنة 2022.

انتهجت الجزائر سياسة غلب عليها القطاع العام، أين أخذت النفقات العمومية دورا هاما في نشاطاتها الاقتصادية، إذ عرفت النفقات العمومية منذ سنة 2010 ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى حيث انتقلت هذه الأخيرة من 1176.1 مليار دينار جزائري، إلى ما قيمته 7556.2 مليار دينار جزائري.

واستمرت هذه الزيادات إلى غاية 2014 ، وقد شهدت الفترة 2014-2018 انخفاضا في النفقات العمومية وذلك بسبب انهيار أسعار البترول التي حدثت في منتصف سنة 2014، والتي لم تعرف عودة في الصعود كما كانت إلى يومنا.

كما عرفت الجزائر منذ الألفية الثالثة ارتفاعا جد معتبر في كل من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، وهذا خصوصا خلال الفترة الممتدة من 2010-2015، فقد شجع الارتفاع المستمر في أسعار البترول على تطبيق العديد من البرامج الاستثمارية، ومراجعة الأجور لأكثر من مرة، تقديم الإعانات ومناصب شغل جديدة، ويندرج كل هذا في سعي الدولة لتطوير الاقتصاد الجزائري.

فقد ركزت الدولة خلال هذه الفترة على تحسين البنى التحتية من طرقات خصوصا الطريق السيار شرق غرب ومنشآت إدارية وصحية، كما عرفت الفترة الأخيرة تذبذبات في النفقات بالنسبة لكل من ميزانيتي التسيير والتجهيز ولعل أهم الأسباب في ذلك هو التذبذبات الحاصلة في سوق البترول خلال نفس الفترة.

وضع بنك الجزائر ابتداء من تاريخ أول جويلية 2021 برنامجا خاصا لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة وبمبلغ لا يتجاوز 2100 مليار دينار.

يتجلى البرنامج في عمليات تنازل مؤقت لتدفقات السيولة التي يتم تحقيقها بمبادرة من بنك الجزائر، وتبلغ مدة استحقاق هذه العمليات سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين بمعدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر وقد تكون موضوع تسديد مسبق. السندات التي يقبلها بنك الجزائر كضمان بموجب العمليات الخاصة لإعادة تمويل هي الأذونات التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة لدى البنوك العمومية يقبل بنك الجزائر هذه السندات بتطبيق تخفيض قدره (15%).

وهكذا، منذ إطلاق البرنامج الخاص لإعادة التمويل، أجرى بنك الجزائر أربع (04) عمليات إعادة تمويل سنة:2021

- الأولى بمبلغ 396,11 مليار دينار، في 7 جويلية 2021
- الثانية بمبلغ 443,89 مليار دينار، في 4 أوت 2021
- الثالثة بمبلغ 420 مليار دينار، في 8 سبتمبر 2021
- الرابعة بمبلغ 420 مليار دينار، في 3 نوفمبر 2021

وبذلك، بلغ إجمالي السيولة التي تم ضخها بموجب البرنامج الخاص في نهاية سنة 2021، 1680 مليار دينار منها 508,78 مليار دينار ساهمت في زيادة سيولة البنوك. وبالتالي، فإن هذا البرنامج يمثل جانب جوهري للسياسة النقدية غير التقليدية التي اتبعها بنك الجزائر لدعم النظام البنكي وانعاش الاقتصاد الحقيقي في إطار هدف يندرج ضمن إنعاش الاقتصاد لما بعد جائحة كورونا[1] .

2-تطور معدل التضخم للجزائر خلال السنوات (2000-2022):

الجدول رقم (3) يوضح معدل التضخم للجزائر خلال السنوات (2000-2022)

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
0.34	4.2	1.4	2.58	3.97	1.38	2.31
2007	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26
2014	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	2.41
2021	**2022**	**المتوسط الحسابي**		**الانحراف المعياري**		**الوحدة: النسبة المئوية**
7.23	9.27	**4.1678**		**2.28598**		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن معدلات التضخم للجزائر متذبذبة بشكل كبير بين ارتفاع وانخفاض متتالي خلال السنوات (2000-2022)، والشكل الموالي يوضح هذه النتائج:

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2021 الصفحات (39-40)

الشكل رقم (6) يوضح معدلات التضخم للجزائر خلال السنوات (2000-2022)

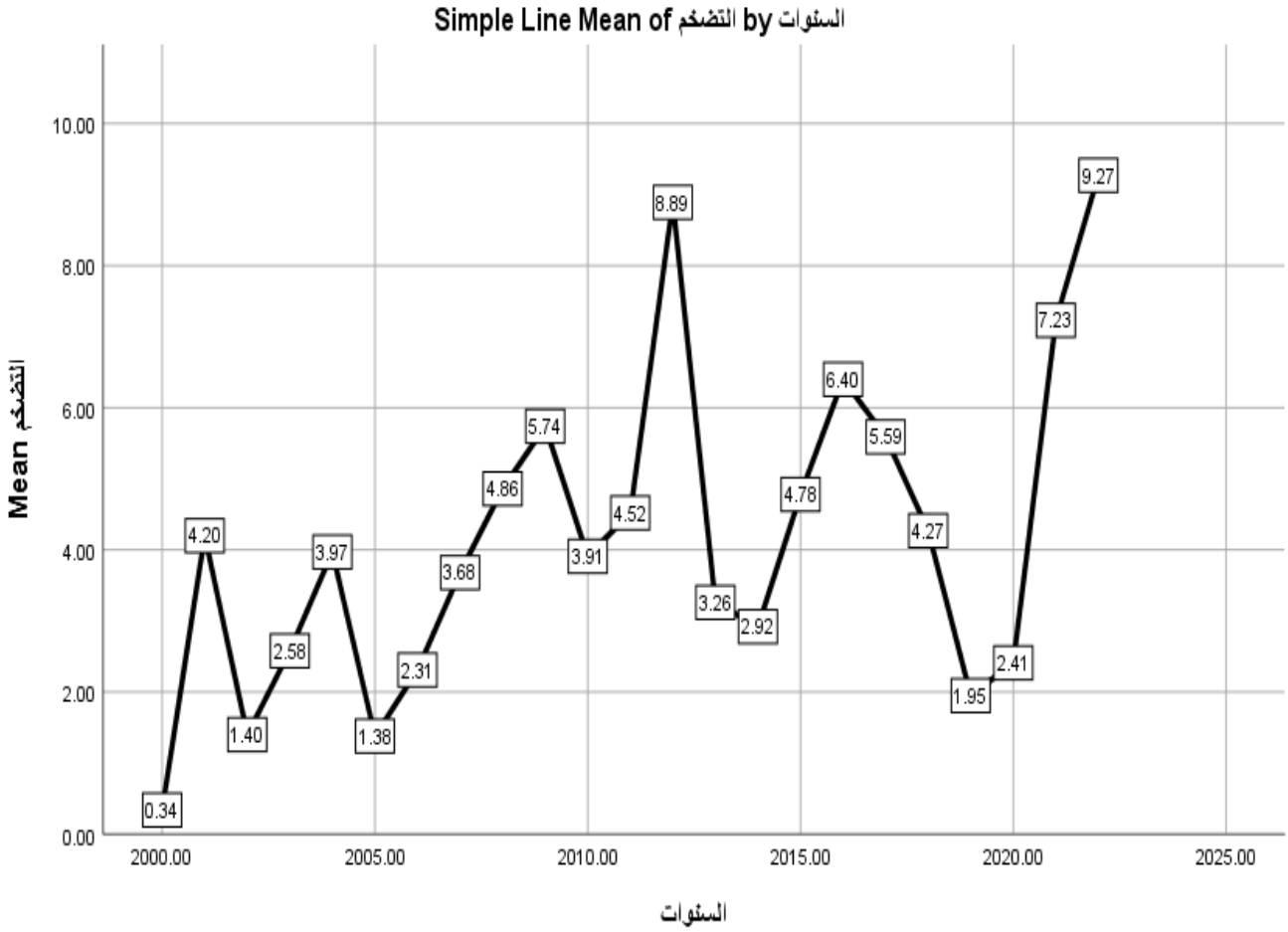

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS25)

يتضح أن معدل التضخم في ارتفاع ملحوظ بسبب الزيادة في النفقات العمومية وهذا لارتفاع اسعار البترول من الفترة 2010-2014 أما في سنة 2012 بلغ معدل التضخم ذروته، حيث قفز بقيمة 4 نقاط من 452 سنة 2011 إلى 8.89 سنة 2012 ، وهو تقريبا ضعف المعدل السابق وتفسر هذه الذروة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المواد الغذائية الطازجة، على الرغم من التحسن الذي عرفته أسعار البترول سنة 2012، لكن سنة 2013 سجلت تراجعا محسوسا وسريعا، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات، حيث قدر ب 3.25% ، وعرف تضخم أسعار المواد الغذائية تراجعا حيث بلغت وتيرته 3.18% ، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006. ليواصل الصعود حتى سنة 2009 اين بلغ 5,73 % فبينما 0تراجع في سنة 2010 الى4,9% عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 إلى 3.9% نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في

هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ 7وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 إذ بلغ 4,5%، حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذه السنة.

وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012؛ فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم...)، واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8,9% في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية.

في سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم إلى 3.2% في 2.9% على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3.5% مقارنة بالسنة الماضية، وعقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4,8% في سنة 2015 ثم 6,4% في سنة 2016، ولا يبدو أن هذا الإرتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة ....)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

بعد التباطؤ المسجل في معدل نمو الكتلة النقدية في سنتي 2015 و 2016 الناجم عن انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع، واصلت الكتلة النقدية نموها خلال سنة 2017 و 2018 بمعدلات مرتفعة نسبيا بلغت 8,38% و 11,10% على التوالي، وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية إلى 14.974,60 مليار دينار في 16.636,70 مليار دينار، ويفسر هذا الارتفاع بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ 20.5% تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ فضلا عن مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي سمحت بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد.

سيطرة المجال غير الرسمي في الجزائر على مجال واسع من أقسام المنتوجات حيث تنفق الأسر تقريبا كامل دخلها في هذا السوق لشراء السلع الاستهلاكية، كذلك كبر حجم الكتلة النقدية المتداولة بالعملة الصعبة في السوق غير الرسمي تعرقل دور السياسة النقدية لبنك الجزائر من خلال الوساطة المالية غير الرسمية،

ووجود السوق غير الرسمي في الجزائر يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار مما يولد ضغوطا تضخمية. انخفض الى 1,95% سنة 2019 لتعيد الصعود الى 2,41% سنة 2020 بسبب جائحة كورونا لتعيد الارتفاع الهائل الى 7,2 في سنة 2021 و 9,27 سنة 2022.

المطلب الثاني: عرض وتحليل متغيرات الدراسة ببرنامج (SPSS25)

1- عرض نتائج الفرضية الأولى للدراسة:

تنص الفرضية الأولى للدراسة على أنه:" توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022)." ومن أجل التحقق من هذه الفرضية تم الاعتماد على تحليل معامل الارتباط لبيرسون، ونتائج ذلك موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): يوضح نتائج حساب معامل الارتباط لبيرسون بين النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022)

المتغيرات	معامل الارتباط لبيرسون (r)	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
نفقات التسيير	**0.635	0.001	0.01	دالة إحصائيا
التضخم				
نفقات التجهيز	*0.465	0.025	0.05	دالة إحصائيا
التضخم				
النفقات العامة	**0.612	0.002	0.01	دالة إحصائيا
التضخم				

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS25)

من خلال الجدول رقم (4) نجد أن قيمة معامل الارتباط لبيرسون الدالة على الارتباط بين نفقات التسيير وبين التضخم للجزائر خلال السنوات (2000-2022) قد بلغت قيمة (0.635) بقيمة احتمالية قدرها

(0.001) وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة (آلفا = 0.01) دلالة على وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين عند مستوى الدلالة (0.01). وبالنسبة لننفقات التجهيز وعلاقتها بالتضخم، فقد بلغ معامل الارتباط لبيرسون قيمة (0.465) بقيمة احتمالية قدرها (0.025) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (آلفا = 0.05) وذلك يعني أنه توجد علاقة ارتباطية طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرين. أما بالنسبة للنفقات العامة، نجد أن معامل الارتباط لبيرسون والدلالة على العلاقة بين قيمها وبين التضخم قد بلغ قيمة (0.612) بقيمة احتمالية قدرها (0.002) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (آلفا = 0.01) وبالتالي يمكن القول أنه توجد علاقة ارتباطية طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022) وتعني هذه النتائج قبول صحة الفرضية الأولى للدراسة،

2-عرض نتائج الفرضية الثانية للدراسة:

تنص الفرضية الثانية للدراسة على أنه:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التضخم في الجزائر للفترة بين (2000) و(2022)."

الجدول رقم (4) يوضح نتائج الفرضية الثانية للدراسة فيما يتعلق بأثر نفقات التسيير على التضخم

المتغيرات		القدرة التفسيرية		معنوية الكلية لنموذج الانحدار ANOVA		معنوية الجزئية/ لمعاملات الانحدار			
المتغير التابع	المتغير (المفسر)	معامل الارتباط "ر"	معامل التحديد "ر²"	قيمة "ف" المحسوبة	دلالة "ف"	المعاملات	"بيتا"	قيمة "ت"	دلالة "ت"
التضخم	نفقات التسيير	0.635	0.403	14.188	0.001	الثابت	1.686	2.221	0.037
						المفسر	7.494	3.767	0.001

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS25)

تؤكد النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) أعلاه أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نفقات التسيير والتضخم، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون (0.635) وهي قيمة متوسطة، في حين أن نموذج الانحدار معنوي ذو دلالة إحصائية وذلك من خلال قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت (14.188) بدلالة

إحصائية (قيمة احتمالية) بلغت قيمتها (0.001) وهي قيمة احتمالية أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة الحالية (آلفا = 0.05)، ومنه نقول أنه يوجد أثر في الاتجاه الموجب ذو دلالة إحصائية لنفقات التسيير على التضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022).

وتشير النتائج أيضا إلى أن درجة (قيمة) نفقات التسيير تفسر (40.3%) من التباين الحاصل في درجة (نسبة) التضخم خلال تلك السنوات وذلك انطلاقا من قيمة معامل التحديد ($ر^2$)، وبالتالي يمكن القول أنه توجد قدرة تفسيرية للتغيرات الحاصلة في التضخم بنسبة (40.3%) تعزى لتأثير نفقات التسيير، في حين أن باقي نسبة (59.7%) من التغيرات قد ترجع إلى عوامل أخرى.

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين درجة (قيمة) نفقات التسيير ودرجة (نسبة) التضخم بقيمة (1.686) ذات دلالة إحصائية نظرا لقيمة (ت) الدالة إحصائيا، ويعني ذلك أنه كلما ارتفعت درجة (قيمة) نفقات التسيير بمقدار وحدة ارتفعت درجة (نسبة) التضخم بمقدار (7.494) وحدة، بحيث تمكننا نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط من كتابة معادلة خط الانحدار التالية:

$$F=7.494X+1.686$$

الجدول رقم (5) يوضح نتائج الفرضية الثانية للدراسة فيما يتعلق بأثر نفقات التجهيز على التضخم

المتغيرات		القدرة التفسيرية			معنوية الكلية لنموذج الانحدار ANOVA		معنوية الجزئية/ لمعاملات الانحدار			
المتغير التابع		المتغير (المفسر)	معامل الارتباط "ر"	معامل التحديد "$ر^2$"	قيمة "ف" المحسوبة	دلالة "ف"	المعاملات	"بيتا"	قيمة "ت"	دلالة "ت"
التضخم		نفقات التجهيز	0.465	0.216	5.790	0.025	الثابت	2.059	2.107	0.047
							المفسر	1.216	2.406	0.025

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS25)

تؤكد النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) أعلاه أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين نفقات التجهيز والتضخم، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون (0.465) وهي قيمة منخفضة، في حين أن نموذج الانحدار معنوي ذو دلالة إحصائية وذلك من خلال قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت (5.790) بدلالة

إحصائية (قيمة احتمالية) بلغت قيمتها (0.025) وهي قيمة احتمالية أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة الحالية (ألفا = 0.05)، ومنه نقول أنه يوجد أثر في الاتجاه الموجب ذو دلالة إحصائية لنفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022).

وتشير النتائج أيضا إلى أن درجة (قيمة) نفقات التجهيز تفسر (21.6%) من التباين الحاصل في درجة (نسبة) التضخم خلال تلك السنوات وذلك انطلاقا من قيمة معامل التحديد ($ر^2$)، وبالتالي يمكن القول أنه توجد قدرة تفسيرية للتغيرات الحاصلة في التضخم بنسبة (21.6%) تعزى لتأثير نفقات التجهيز، في حين أن باقي نسبة (78.4%) من التغيرات قد ترجع إلى عوامل أخرى.

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين درجة (قيمة) نفقات التجهيز ودرجة (نسبة) التضخم بقيمة (2.059) ذات دلالة إحصائية نظرا لقيمة (ت) الدالة إحصائيا، ويعني ذلك أنه كلما ارتفعت درجة (قيمة) نفقات التجهيز بمقدار وحدة ارتفعت درجة (نسبة) التضخم بمقدار (1.216) وحدة، بحيث تمكننا نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط من كتابة معادلة خط الانحدار التالية:

$$F=1.26X+2.059$$

من خلال النتائج الموضحة في الجدولين السابقين، يمكننا أن نقول بأن الفرضية الثانية للدراسة والقائلة بأنه:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التضخم في الجزائر للفترة بين (2000) و(2022)." محققة.

3-1 عرض نتائج الفرضية الثالثة للدراسة:

تنص الفرضية الجزئية الثالثة للدراسة على أنه:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022)."

الجدول رقم (6) يوضح نتائج الفرضية الثالثة للدراسة

المتغيرات		القدرة التفسيرية		معنوية الكلية لنموذج الانحدار ANOVA		معنوية الجزئية/ لمعاملات الانحدار			
المتغير التابع	المتغير (المفسر)	معامل الارتباط "ر"	معامل التحديد "ر²"	قيمة "ف" المحسوبة	دلالة "ف"	المعاملات	"بيتا"	قيمة "ت"	دلالة "ت"
التضخم	النفقات العامة	0.612	0.374	12.571	0.002	الثابت	1.528	1.822	0.083
						المفسر	5.231	3.546	0.002

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS25)

تؤكد النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) أعلاه أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين النفقات العامة والتضخم، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لبيرسون (0.612) وهي قيمة متوسطة، في حين أن نموذج الانحدار معنوي ذو دلالة إحصائية وذلك من خلال قيمة (ف) المحسوبة والتي بلغت (12.571) بدلالة إحصائية (قيمة احتمالية) بلغت قيمتها (0.002) وهي قيمة احتمالية أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة الحالية (آلفا = 0.05)، ومنه نقول أنه يوجد أثر في الاتجاه الموجب ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022).

وتشير النتائج أيضا إلى أن درجة (قيمة) النفقات العامة تفسر (37.4%) من التباين الحاصل في درجة (نسبة) التضخم خلال تلك السنوات وذلك انطلاقا من قيمة معامل التحديد ($ر^2$)، وبالتالي يمكن القول أنه توجد قدرة تفسيرية للتغيرات الحاصلة في التضخم بنسبة (37.4%) تعزى لتأثير النفقات العامة، في حين أن باقي نسبة (62.6%) من التغيرات قد ترجع إلى عوامل أخرى.

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين درجة (قيمة) النفقات العامة ودرجة (نسبة) التضخم بقيمة (1.528) ذات دلالة إحصائية نظرا لقيمة (ت) الدالة إحصائيا، ويعني ذلك أنه كلما ارتفعت درجة (قيمة)

النفقات العامة بمقدار وحدة ارتفعت درجة (نسبة) التضخم بمقدار (5.231) وحدة، بحيث تمكننا نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط من كتابة معادلة خط الانحدار التالية:

$$F=5.231X+1.528$$

خلاصة الفصل:

تمكنا في هذا الفصل من إلقاء نظرة شاملة لواقع النفقات العامة في التشريع الجزائري والتضخم . بالإضافة لتحقيق الهدف المنشود من الدراسة وهو تحليل أثر النفقات العامة على التضخم خلا ل الفترة (2000-2022) من خلال معرفة نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة لمدى تأثر معدل التضخم بالزيادة في النفقات العامة بشقيها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز).

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

يعتبر التضخم من المشكلات التي تواجه الدول النامية وخاصة الاقتصاد الجزائري، لأنه يمثل زيادة في المستوى العام للأسعار التي تؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية والقوة الشرائية للعملة، ومن ثم زيادة الانفاق بشكل عام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وباعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هو من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال اعتماد برامج كبح التضخم، تسعى كل دولة للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين . لكون أن التضخم هو حالة الارتفاع غير المنتظم للأسعار ،كما يمكن أن يحدث التضخم نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج ، أو نتيجة استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار مرتفعة، حيث أنه يتمثل أهم علاج لمشكلة التضخم في اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية التقشفية، والتي تهدف في مجموعها إلى خفض حجم السيولة في النشاط الاقتصادي والتأثير في حجم الطلب الكلي.

فمن خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى تأثير الإنفاق العام على معدلات التضخم، حيث كان ذلك من خلال الإطار النظري للنفقات العامة من جهة وتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للتضخم من جهة أخرى بالإضافة لعدة دراسات سابقة محلية وعربية وأجنبية إهتمت بدراسة متغيرات الدراسة, ثم قمنا بدراسة تحليلية لأثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) تمكنا من خلالها تسليط الضوء على تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري والإشارة لواقع التضخم بالإضافة للتعليق على تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2022, ومن أجل معرفة نوع

خاتمة عامة:

العلاقة بين التضخم والنفقات العامة قمنا بتحليل مخرجات برنامج (spss25) الناتجة عن معالجة قيم ونسب متغيرات الدراسة خلال الفترة المذكورة سابقا.

النتائج على ضوء الفرضيات:

- ✓ وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من النفقات العامة وانواعها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) وبين التضخم في الجزائر خلال السنوات (2000-2022).
- ✓ كلما ارتفعت درجة (قيمة) نفقات التسيير بمقدار وحدة واحدة ارتفعت درجة (نسبة) التضخم بمقدار (7.494) وحدة.
- ✓ كلما ارتفعت درجة (قيمة) نفقات التجهيز بمقدار وحدة واحدة ارتفعت درجة (نسبة) التضخم بمقدار (1.216) وحدة.
- ✓ كلما ارتفعت درجة (قيمة) النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة ارتفعت درجة (نسبة) التضخم بمقدار (5.231) وحدة.

نتائج عامة:

- ✓ هناك تأثير واضح للزيادة في النفقات العامة على معدل التضخم.
- ✓ إن للسياسة المتبعة من طرف الدولة في الإنفاق العام دور كبير في رفع أو خفض مستويات التضخم.
- ✓ تلجأ الدولة في حالة معدلات التضخم إلى تقليص النفقات العامة بخاصة الاستهلاكية منها وزيادة الإنفاق الاستثماري.
- ✓ توجد قدرة تفسيرية للتغيرات الحاصلة في التضخم بنسبة (21.6%) تعزى لتأثير نفقات التجهيز.

خاتمة عامة:

- ✓ توجد قدرة تفسيرية للتغيرات الحاصلة في التضخم بنسبة (40.3%) تعزى لتأثير نفقات التسيير، في حين أن باقي نسبة (59.7%) من التغيرات قد ترجع إلى عوامل أخرى
- ✓ توجد قدرة تفسيرية للتغيرات الحاصلة في التضخم بنسبة (37.4%) تعزى لتأثير النفقات العامة، في حين أن باقي نسبة (62.6%) من التغيرات قد ترجع إلى عوامل أخرى.

توصيات:

- ضرورة ترشيد الإنفاق العام وفق سياسة مالية ونقدية محكمة.
- تفعيل الرقابة على مستوى الأسعار.
- إنشاء مؤسسات ومخابر للإهتمام بكافة الدراسات التحليلية والقياسية و الإستشرافية لمختلف المتغيرات الاقتصادية.
- إنشاء موقع إلكتروني موثوق تابع لأجهزة الدولة مختص في عرض نسب وقيم دقيقة وصحيحة لكافة المتغيرات الاقتصادية.

أفاق الدراسة:

- التعامل مع ظاهرة التضخم في الجزائر على ضوء تجارب عدة دول.
- تقييم أثر النفقات العامة على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر.
- ضبط المستوى العام للأسعار في ظل سياسة إستهداف التضخم.

المراجع

قائمة المراجع:

1) أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، ط1، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2012م،

2) المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية

3) بوالكور نور الدين، مقال بعنوان **تحليل وقياس العلاقة بين الإتفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، جامعة سكيكدة، أفريل 2017.

4) التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2021

5) حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الاقتصاد العام**، مؤسسة الشباب العربي، الإسكندرية، مصر، 1981م،

6) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان ،2007.

7) زكي رمزي، **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمحاربة الغلاء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980م،

8) زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الفتح للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م،

9) سلمان على خليل، أحمد اللوز، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2000

10) سماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004،

11) سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000م،

12) عادل أحمد حشيش، **اقتصاديات المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1988م،

13) عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م،

14) عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005

15) علي مكيد، علاء عشيط، **أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم، حالة الاقتصاد الجزائري1990-2015م**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد78، 79، ربيع، صيف2017م،

16) عمر يحياوي ، **مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة** ، دار هومه للنشر، بوزريعة الجزائر ، 2005، ص 46.

17) عناية غازي حسين، **التضخم المالي**، مؤسسة الشباب، الجامعة الإسكندرية، مصر،

18) المادة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

19) محرزي محمد عباس،, **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2008 ،

20) محمد صافة، عابد شريط، **قياس أثر التضخم على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1980-2012**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد18، 2018م،

21) محمد طاقة، هدى عزاروي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة لمنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2007 ،

22) ناجم وافي، عبد الجليل جلايلة، **ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، جامعة الجزائر، 2020م،

23) نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، ط2، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية، 1977م،

24) نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، ط1، دار المناهج، عمان، 2005،

25) وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**،-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،2010،

الملاحق

مخرجات (spss25) لتحليل نتائج الدراسة

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
التسيير_نفقات	23	856193.00	7986908.00	3312065.1304	1937002.82815
التجهيز_نفقات	23	321929.00	3039322.00	1734274.9130	874002.23464
التضخم	23	.34	9.27	4.1678	2.28598
العامة_النفقات	23	1178122.00	9935653.00	5046340.0435	2673989.86977
Valid N (listwise)	23				

Correlations

Correlations

		التسي_نفقات ير	التجه_نفقات يز	التضخم	العام_النفقات ة
التسي_نفقات ير	Pearson Correlation	1	.778**	.635**	.979**
	Sig. (2-tailed)		.000	.001	.000
	N	23	23	23	23

التجه_نفقات يز	Pearson Correlation	.778**	1	.465*	.890**
	Sig. (2-tailed)	.000		.025	.000
	N	23	23	23	23
التضخم	Pearson Correlation	.635**	.465*	1	.612**
	Sig. (2-tailed)	.001	.025		.002
	N	23	23	23	23
العام_النفقات ة	Pearson Correlation	.979**	.890**	.612**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.002	
	N	23	23	23	23

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Régression

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
التضخم	4,1678	2,28598	23
العامة_النفقات	5046340,0435	2673989,86977	23

Corrélations

		التضخم	العام_النفقات ة
Corrélation de Pearson	التضخم	1,000	,612
	العامة_النفقات	,612	1,000
Sig. (unilatéral)	التضخم	.	,001
	العامة_النفقات	,001	.

N	التضخم	23	23
	العامة_النفقات	23	23

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	العامة_النفقات[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : التضخم

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,612[a]	,374	,345	1,85056

a. Prédicteurs : (Constante), العامة_النفقات

b. Variable dépendante : التضخم

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	43,049	1	43,049	12,571	,002[b]
	de Student	71,916	21	3,425		
	Total	114,966	22			

a. Variable dépendante : التضخم

b. Prédicteurs : (Constante), العامة_النفقات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,528	,839		1,822	,083
	العامة_النفقات	5,231E-7	,000	,612	3,546	,002

a. Variable dépendante : التضخم

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	2,1442	6,7256	4,1678	1,39885	23
de Student	-3,62767	3,66972	,00000	1,80802	23
Valeur prévue standard	-1,447	1,828	,000	1,000	23
Résidu standard	-1,960	1,983	,000	,977	23

a. Variable dépendante : التضخم

Graphiques

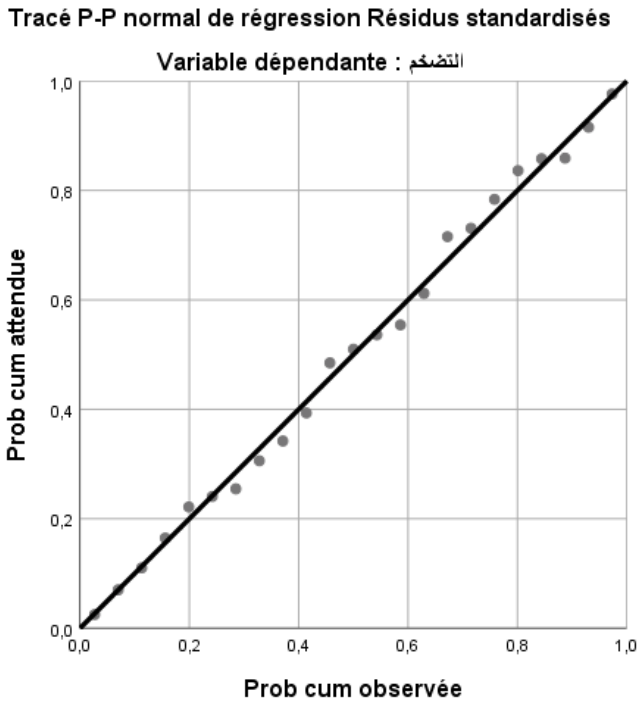

Régression

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
التضخم	4,1678	2,28598	23
التسيير_نفقات	3312065,1304	1937002,82815	23

Corrélations

		التضخم	التسيي_نفقات ر
Corrélation de Pearson	التضخم	1,000	,635
	التسيير_نفقات	,635	1,000
Sig. (unilatéral)	التضخم	.	,001

	التسيير_نفقات	,001	.
N	التضخم	23	23
	التسيير_نفقات	23	23

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التسيير_نفقات[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : التضخم

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,635[a]	,403	,375	1,80753

a. Prédicteurs : (Constante), التسيير_نفقات

b. Variable dépendante : التضخم

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	46,355	1	46,355	14,188	,001[b]
	de Student	68,611	21	3,267		
	Total	114,966	22			

a. Variable dépendante : التضخم

b. Prédicteurs : (Constante), التسيير_نفقات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,686	,759		2,221	,037
	التسيير_نفقات	7,494E-7	,000	,635	3,767	,001

a. Variable dépendante : التضخم

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	2,3274	7,6711	4,1678	1,45157	23
de Student	-3,40423	3,62015	,00000	1,76597	23
Valeur prévue standard	-1,268	2,413	,000	1,000	23
Résidu standard	-1,883	2,003	,000	,977	23

a. Variable dépendante : التضخم

Graphiques

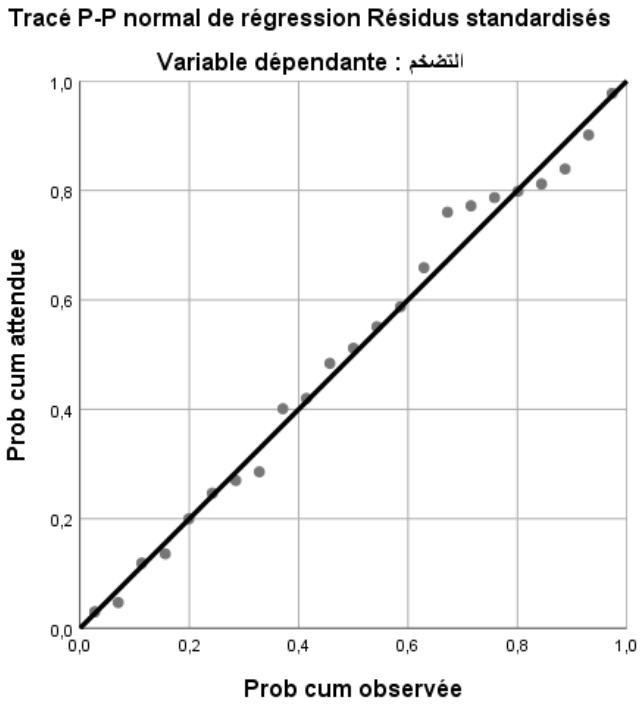

Régression

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
التضخم	4,1678	2,28598	23
التجهيز_نفقات	1734274,9130	874002,23464	23

Corrélations

		التضخم	التجهيز_نفقات
Corrélation de Pearson	التضخم	1,000	,465
	التجهيز_نفقات	,465	1,000
Sig. (unilatéral)	التضخم	.	,013

	التجهيز_نفقات	,013	.
N	التضخم	23	23
	التجهيز_نفقات	23	23

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	التجهيز_نفقات[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : التضخم

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,465[a]	,216	,179	2,07157

a. Prédicteurs : (Constante), التجهيز_نفقات

b. Variable dépendante : التضخم

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	24,846	1	24,846	5,790	,025[b]
	de Student	90,119	21	4,291		
	Total	114,966	22			

a. Variable dépendante : التضخم

b. Prédicteurs : (Constante), التجهيز_نفقات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	2,059	,977		2,107	,047
	التجهيز_نفقات	1,216E-6	,000	,465	2,406	,025

a. Variable dépendante : التضخم

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	2,4505	5,7547	4,1678	1,06273	23
de Student	-3,56974	4,84139	,00000	2,02394	23
Valeur prévue standard	-1,616	1,493	,000	1,000	23
Résidu standard	-1,723	2,337	,000	,977	23

a. Variable dépendante : التضخم

Graphiques

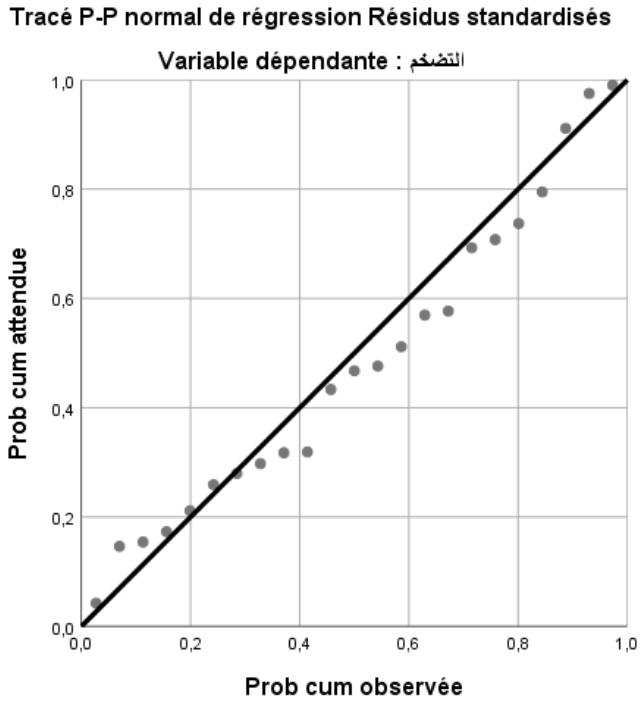
Tracé P-P normal de régression Résidus standardisés
Variable dépendante : التضخم
Prob cum attendue
Prob cum observée
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0